

أثر التغيير في رأس المال الممتلك والودائع على القابلية الإيرادية للمصارف التجارية الليبية (دراسة تحليلية على مصرف المتحد للتجارة والاستثمار خلال الفترة 2021-2022م)

د. وليد أحمد محمد أبوشعالة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم التمويل والمصارف

Walid.Abushaala@eps.misuratau.edu.ly

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التغيير في رأس المال الممتلك والودائع على القابلية الإيرادية لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار بليبيا خلال الفترة (2021-2022م)، وقد استخدمت الدراسة أربع مقاييس كمية لمعرفة مدى متانة رأس المال الممتلك في المصرف التجاري المذكور، وهي نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر، نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع، ونسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض، وتم بيان أثر التغيير في رأس المال الممتلك والودائع على القابلية الإيرادية للمصرف من خلال قسمة معدل العائد على رأس المال الممتلك على معدل العائد على الاستثمار، وقد تم استخدام المنهج التحليلي الكمي الذي يتم وصفه بالاعتماد على إجراء التحليل المالي للميزانيات العمومية والقوائم المالية لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار - ليبيا خلال سنتي الدراسة (2021-2022م)، ومن أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نتائج تحليل المؤشرات الأربعة لاحتساب كفاية أو متانة رأس المال الممتلك تشير جميعاً إلى قدرة أقل لرصيد رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر سواء أكانت في مجموع الموجودات أو في الموجودات ذات المخاطر أو في القروض إلا أن الودائع فقط فيها زيادة وبنسبة بسيطة في سنة 2022م مقارنة بسنة 2021م، وبالتالي فإن المصرف في سنة 2022م لم يكن أفضل منه في سنة 2021م، أي أن رأس المال الممتلك في مصرف المتحد للتجارة والاستثمار - ليبيا لا يسير نحو الأحسن، وأظهرت النتائج أيضاً أن الزيادة المتحققة في مجموع كل من رأس المال الممتلك والودائع (الموارد المالية المتاحة) قد أثرت سلباً على القابلية الإيرادية للمصرف، حيث انخفض معدل العائد على رأس المال الممتلك من (14.468%) سنة 2021م إلى (12.105%) سنة 2022م، حيث كان هذا الانخفاض بمقدار (2.363%)، مما يتطلب الأمر دراسة وتحليل السياسات بشكل أفضل لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار وهذا يعني قبول فرضيتي الدراسة.

استلمت الورقة بتاريخ
2024/12/31، وقبلت
بتاريخ 2025/03/07،
ونشرت بتاريخ
2025/03/09

الكلمات المفتاحية: رأس
المال الممتلك (حقوق
الملكية)، الودائع، القابلية
الإيرادية (عتلة
الأرباح)، المصارف.

1. المقدمة:

تعد المصارف التجارية إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، فوظيفتها الأساسية هي قبول الودائع (أياً كان نوعها) وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان وغيرها من العمليات المصرفية والمالية، فالودائع الجارية (تحت الطلب) لدى المصارف التجارية تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر أموالها، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق وبترتب على ذلك أن تصبح المصارف التجارية متحفظة في أدائها، فلا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأسمالها الممتلك، فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس المصرف التجاري، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين من خلال تجنب الدخول في الاستثمارات التي تتصف بدرجة عالية من المخاطرة (الشاوش والشلتات، 2013).

فإن رأس المال الممتلك (حقوق الملكية أو حقوق المساهمين) يعتبر عنصر أمان مهم فهو ضروري لسلامة المصرف ولتدعيم الثقة فيه وفي جميع الأحوال يجب أن يكون رأس المال الممتلك كافياً ومتميناً لتغطية الموجودات الثابتة التي يحتاج إليها المصرف والخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار وغيرها وأن يساعد المصرف في الاستمرار والبقاء في أداء عمله على أكمل صورة، فمهمة رأس المال الممتلك هي امتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث قبل أن تصل إلى أموال المودعين (أبو أحمد، 2002).

وتهتم إدارة المنشآت المالية والمصرفية في السعي إلى تحقيق الاستثمار الأمثل وذلك لتحسين قدرة وقابلية المنشآت على توليد الإيرادات، والقابلية الإيرادية تمثل العلاقة بين صافي الربح المتحقق وحجم الأموال المستثمرة في الأنشطة المختلفة، ولذلك تلجأ المنشآت المالية والمصرفية إلى اعتماد سياسة محددة لرأس المال الممتلك سواء من حيث زيادته أو تخفيضه

وعلى هذا الأساس أيضاً يتحدد حجم الأرباح المحتجزة، إضافة إلى ذلك فإن سياسة تنمية وجذب الودائع، إنما تدرس أيضاً من خلال تأثيرها على القابلية الإيرادية للمنشأة، وكذلك يلاحظ أن القابلية الإيرادية بوصفها إحدى الأهداف الأساسية للمصارف التجارية تتأثر بشكل أو بآخر بسياسة رأس المال الممتلك والودائع (Rose, 2002).

والقابلية الإيرادية هي القدرة على تحقيق الإيرادات، وهي أحد العوامل المهمة التي يجب مراعاتها عند تقييم الأعمال التجارية أو الاستثمارية، بينما تشير الربحية إلى القدرة على تحقيق أرباح.

والقابلية الإيرادية هي شرط أساسي للربحية وبدون إيرادات لا يمكن للمنشأة أو المؤسسة تحقيق أي أرباح، ومع ذلك فإن القابلية الإيرادية لا تعني بالضرورة الربحية، حيث يمكن أن تحقق المؤسسة إيرادات دون تحقيق أي أرباح، أو يمكن أن تحقق أرباحاً منخفضة على الرغم من تمتعها بقابلية إيرادية عالية، وتساعد القابلية الإيرادية في تحديد مدى احتمالية نجاح المؤسسة في تحقيق إيرادات، بينما تساعد الربحية في تحديد مدى احتمالية نجاح المؤسسة في تحقيق أرباح⁽¹⁾.

2. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

● (دراسة مزيكه، شلاوح، 2022) بعنوان:

"أثر مخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية": هدفت الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2000-2019، من خلال اعتماد مصرف الصحارى كعينة للدراسة، ولتقدير نموذج الدراسة واختبار الفرضيات فقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)، ومعامل الارتباط بيرسون للتعرف على اتجاهات العلاقة المتوقعة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونموذج الانحدار الخطي البسيط، لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقياساً بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

● (دراسة الأمين، الصديق، 2022) بعنوان:

"أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية الليبية": هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية الليبية وتمثلت عينة الدراسة في مصرف الوحدة، والتجارة والتنمية، خلال الفترة من (2008-2018م) وتمثلت المتغيرات المستقلة في المؤشرات التالية، رأس المال إلى إجمالي الأصول، رأس المال إلى إجمالي الودائع، رأس المال إلى إجمالي القروض، رأس المال إلى الأصول الخطرة، أما المتغيرات التابعة فتمثلت في الربحية وهي معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد القياسي عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر رأس المال على معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

● (دراسة نادية، 2021) بعنوان:

"أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في الأداء المالي": هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في الأداء المالي، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في العراق خلال الفترة من (2003-2018م)، وتم استخدام المنهج الوصفي ومنهجية الاقتصاد القياسي، وتم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، ومن خلال تقدير معادلة الانحدار، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن القيمة المقدرة للقاطع (الثابت)، ذات إشارة موجبة، وهي تتفق مع فروض النظرية والأدبيات السابقة، وكذلك وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال والأداء المالي.

● (دراسة عبد الجواد، 2021) بعنوان:

"تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي المصرفي في مصر لعينة من المصارف": هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي المصرفي في مصر لعينة من المصارف وتمثلت عينة الدراسة من (11) مصرفاً مسجلة في سوق الأسهم المصرية، وذلك خلال الفترة من (2004-2018م)، وقد أظهرت الدراسة نتائج إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف محل الدراسة.

● (دراسة رشم، دغيم، 2018) بعنوان:

"تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية": هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية، حيث تكونت عينة البحث من مصرفي (الشرق الأوسط، بغداد) وهي مصارف عراقية خاصة، وذلك للمدة من (2006-2015م)، وقد تم قياس نسبة كفاية رأس المال بـ (إجمالي رأس المال على الأصول المرجحة بالمخاطر) وهي تمثل المتغير المستقل، في حين تم قياس الربحية بـ (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الودائع، وهامش صافي الربح) كمتغيرات تابعة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة أثر عكسية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والربحية في مصرف الشرق الأوسط، في حين لا توجد علاقة أثر في مصرف بغداد بين كفاية رأس المال والربحية.

¹⁾ https://www.tarbikafa.com/2013/07/blog-post_8993.html

● (دراسة المرسومي، 2017) بعنوان:

"تقييم الأثار المباشرة لكل من مخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي": هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأثار المباشرة لكل من مخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي، لعينة من المصارف التجارية العراقية للفترة من (2005-2014م)، ومدى اهتمام هذه المصارف بمؤشرات مخاطر السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياساً بالموجودات الأخرى لدى المصارف، وهذا يؤثر على تراكم الأموال السائلة غير محققة للربح، الأمر الذي يؤثر على نسب الأداء المالي لديها، وكذلك التزام المصارف التجارية الخاصة بالنسب المحددة لمعيار كفاية رأس المال إلى الودائع، مما يعني توفير نوع من الضمان والحماية لأموال المودعين مما يعطي نوع من الاطمئنان لدى المودعين وبالتالي العمل على جذب ودائع جديدة، تخلق فرص استثمارية جديدة للمصارف.

● (دراسة الدعيمي، 2017) بعنوان:

"أثر كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي": هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لعينة مختارة من المصارف الأهلية العراقية وتمثلت عينة البحث من (14) مصرفاً، وذلك خلال الفترة من (2005-2014م)، ومعرفة أثر تبني المصارف لمؤشرات مصرفية، مثل مؤشرات مخاطر السيولة، ومؤشرات كفاية رأس المال المصرفي على مؤشرات الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى مجموع من النتائج منها: من بينها ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياساً بالموجودات الأخرى لدى المصارف، الأمر الذي كان الأثر وبشكل كبير على نسب الأداء المالي المختلفة لديها، وربما يعكس ذلك تخوف إدارات المصارف من الدخول في مجالات استثمارية تتضمن نوعاً من المجازفة، والتزام المصارف التجارية الخاصة بالنسبة المحددة لمعيار رأس المال إلى الودائع مما يعني ضمان توفير نوع من الحماية لأموال المودعين أثناء ممارسة المصرف لأعماله، وهذا المؤشر يمكن الاستفادة منه في خلق نوع من الاطمئنان لدى المودعين، وبالتالي العمل على جذب الودائع الجديدة والتي تخلق فرصاً استثمارية جديدة للمصارف، وحققت المصارف عينة الدراسة وبشكل عام معدل عائد جيد على حقوق الملكية.

● (دراسة الفتلاوي، وآخرون، 2010) بعنوان:

"رأس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الإقراضية للمصرف" (دراسة مقارنة بين مصرف الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد السياسة الإقراضية للمصرف من خلال دراسة وتحليل (رأس المال والودائع) بالاعتماد على دراسة وتحليل مؤشرات كل من كفاية ومثانة رأس المال الممتلك، ومؤشرات العائد المتعلقة بتوظيف هذين العاملين وبيان دوريهما في السياسة الإقراضية، ودراسة وتحليل القابلية الإيرادية للمصرفين وأسلوب فوجتا. وقد تم اختيار مصرفين لبلدين مختلفين في الأردن والسعودية وهما الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار) كونهما من المصارف التي تمتلك أرضية واسعة على نطاق محلي على وجه الخصوص والدولي والسمة في مجال تأديتهما للخدمات والشهادات التي حصلت عليها من منظمات ومؤشرات عالمية، وتمثلت المدة الزمنية التي خضعت للتحليل والبحث ما بين (2003-2006). وتوصلت الدراسة إلى استنتاج هام هو كفاءة أداء مصرف الراجحي للاستثمار قياساً بمصرف الأردني الكويتي.

● (دراسة عبد، العبيدي، 2009) بعنوان:

"أثر التغيير في رأس المال الممتلك على ربحية المصارف (دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2008-2009م)"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي في العمل المصرفي على المستوى المحلي ألا وهو أثر رأس المال الممتلك المصرفي وقدرته على تحقيق ربحية المصرف، وتحليل علاقة رأس المال الممتلك المصرفي ومؤشرات العائد، ومن نتائجها أن مفهوم رأس المال المصرفي الممتلك أنه يحظى بأهمية متزايدة في ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية، نظراً لخصوصية العمل المصرفي وسماته المرتبطة بأطراف متعددة ومتعارضة في الوقت نفسه، فضلاً عما يتعرض له العمل المصرفي من مخاطر ناشئة عن عوامل داخلية مرتبطة بنشاط المصرف وإدارته وعوامل خارجية تنتج عن تغيير الظروف التي يعمل بها.

وعلى الرغم من الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها القطاع المصرفي العراقي نلاحظ أن المصارف التجارية العراقية عملت على زيادة نسبة كفاية رأس مالها عن النسبة المقررة على معيار لجنة بازل والبنك المركزي العراقي.

● (دراسة سعيد، محمد، 2006) بعنوان:

"أثر رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية (دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار) خلال الفترة من (2003-2006م)"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس رأس المال الممتلك في المصارف عينة الدراسة ومدى قدرته على تغطية المخاطر المصرفية، وقياس المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة ومدى إمكانية مواجهتها، وبيان أثر كفاية رأس المال الممتلك في درجة المخاطرة المصرفية التي تتعرض لها المصارف التجارية. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن مصرف الراجحي للاستثمار كان أكثر تفوقاً في نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع والموجودات ذات المخاطر، مما يعني أن هذا المصرف أكثر قدرة على الإيفاء بالتزاماته تجاه المودعين ومواجهة الخسائر الناجمة عن عملية الاستثمار قياساً بالمصرف الأردني الكويتي، وتبين من النتائج أن المصرف الأردني الكويتي كان الأكثر تفوقاً في نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض ومجموع الموجودات، مما يعني من ذلك أن هذا المصرف أكثر قدرة على

استثمار أمواله في القروض وتمويل الموجودات الكلية وحماية المودعين قياساً بالراجحي، وأن مصرف الراجحي من خلال التحليل لنسب المخاطرة كان أكثر قدرة على تخفيض المخاطرة المصرفية من المصرف الأردني الكويتي وذلك لزيادة أرصده النقدية والاستثمارات من جهة، وأكثر مخاطرة مصرفية وذلك لارتفاع مؤشر القروض إلى الموجودات الكلية أي ارتفاع المخاطرة الائتمانية له بالرغم من انخفاض نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض قياساً بالأخير من جهة أخرى.

● **(دراسة أبو أحمد، 2003) بعنوان:**

"كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي وديونه خلال الفترة (1996-2003م)"، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لخمس نسب لقياس كفاءة رأس المال الممتلك وأربع نسب لتقدير معدلات الرفع المالي مع تحليلها. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها للقروض التي تعتمد عليها المصارف التجارية في تمويل احتياجاتها جوانب إيجابية فإنها أيضاً تعاني من سلبيات وأن مفهوم الرفع المالي يعتمد على عدة نسب (معدل الديون إلى حقوق الملكية، ومعدلات الإقراض إلى إجمالي الموجودات، ومعدل حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة، ومعدل تغطية الموجودات الثابتة).

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

● **Study (Ngo, Thanh Xuan, Bui, Phuong Linh, Le, Minh Huong 2021) entitled: The Impact of equity Capital on the Banks Profitability: Evidence from Vietnams Banking System.**

دراسة بعنوان: "أثر رأس المال النقدي على ربحية المصارف: أدلة من النظام البنكي في فيتنام"، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير رأس المال النقدي على ربحية 24 بنكاً تجارياً فيتنامياً، وإلى تقديم بعض الآثار السياسية الحاسمة للمسؤولين التنفيذيين في البنوك حول أهمية رأس المال الكافي للتنمية المستدامة للبنك، وتشير نتائج البحث إلى أن ROAA و ROAE تستخدم لقياس أرباح البنك، ونسبة رأس المال (CAP) لها دلالة إحصائية، وتأثير إيجابي على العائد على الأصول بينما يكون له تأثير سلبي على العائد على حقوق المساهمين بين سنتي 2013 و 2019م، ومتغير CAP تأثير إيجابي على العائد على الأصول (ROAA) والعائد على حقوق المساهمين (ROAE)، مما يشير إلى أن البنوك ذات حجم أكبر لأنها حققت نسبة رأس المال ربحية أعلى وعلاوة على ذلك أن نسبة الودائع إلى الأصول (DTA) ونسبة احتياطيات خسائر القروض (LLR) لهما تأثير سلبي على كلاً الوكيلين لربحية البنك، وعلى الرغم من أن حجم البنك (SIZE) له تأثير ضئيل على أرباح البنك في معظم الظروف، وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم (INF) لهما تأثير مفيد على البنك من الربحية.

● **Study (Khalaf Sulieman Al- Taani, Zaher Abdel Fattah Al- Slehat 2014) entitled: -The impact of change in owned capital and deposits on the performance of banks: An empirical study on the commercial banking sector in Jordan.**

دراسة بعنوان: أثر تغير رأس المال المملوك والودائع على أداء البنوك: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي التجاري في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى آثار التغير في رأس المال الممتلك والودائع على البنوك الأردنية، وتمتد الدراسة إلى العمل التجريبي على رؤوس الأموال المملوكة للبنوك داخل الدولة على مدى اثنتي عشرة سنة من (2000-2011م) من خلال الاستفادة من بيانات البنوك المدرجة في بورصة عمان. تم تطبيق نماذج الانحدار المتعددة لتقدير العلاقة بين رأس المال المملوك والودائع والأداء المصرفي، تم استخدام ثلاثة مقاييس للأداء (بما في ذلك العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والدخل الصافي) كمتغير تابع، في حين تم استخدام رأس المال المملوك والودائع كمتغير مستقل. وتشير النتائج إلى أن جميع مؤشرات الأداء مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وصافي الدخل (NI) مرتبطة بشكل كبير وإيجابي برأس المال الممتلك. علاوة على ذلك، لا توجد علاقة كبيرة بين العائد على الأصول والودائع، وأيضاً قدمت الدراسة بشكل عام أدلة تشير إلى أن أداء البنوك مرتبط بشكل إيجابي برأس المال الممتلك والودائع. وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: هو أن هذه الدراسة تتناول بيان أثر التغير في رأس المال الممتلك والودائع على القابلية الإيرادية لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار - بليبيا كعينة للدراسة خلال سنتي (2021-2022م) وذلك بغرض الوصول إلى معرفة التأثير الإيجابي أو السلبي لمجموع الموارد المالية المتاحة (رأس المال الممتلك والودائع) على القابلية الإيرادية (الانخفاض أو الارتفاع في معدل العائد على رأس المال الممتلك) وكذلك الحكم على مدى متانة أو كفاية رأس المال الممتلك للمصرف المذكور.

3. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في بيان أثر التغير في رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) والودائع على القابلية الإيرادية للمصارف التجارية الليبية ومنها مصرف المتحد للتجارة والاستثمار كعينة للدراسة، «حيث يعد موضوع رأس المال الممتلك المصرفي ذو أهمية كبيرة للمصارف التجارية، إلا أن بطء المصارف التجارية في تنفيذ خدماتها المصرفية وسوء إدارتها في مجال الاستثمارات قد يقضي على رأس المال الممتلك الذي يعتبر الدعامة الأساسية لحماية أموال المودعين لأن

المخاطر التي تتعرض له المصارف في استثماراتها تؤدي إلى عدم تأمين رأس المال الممتلك لأموال المودعين وبالتالي يعرض المصرف إلى الانهيار والإفلاس بسبب ما تتعرض له المصارف من مخاطر عديدة» (أبو أحمد، 2002).
«لذلك وباتجاه قياس أثر التغيير في كل من رأس المال والودائع وعلاقتها بالقابلية الإيرادية يتطلب وجود مؤشر مالي دقيق، وبهذا يمكن الاعتماد على مؤشر مالي يطلق عليه (عتلة الأرباح (Profit Tool) الذي يمثل علاقة مالية بين كل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)» (الحسيني، الدوري، 2006).
وعليه يمكن صياغة التساؤل الخاص بمشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما هو أثر التغيير في رأس المال الممتلك والودائع على القابلية الإيرادية لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار - ليبيا؟
4. فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيتي الدراسة بالصيغة العدمية بالشكل التالي:

H0: لا يوجد تأثير إيجابي لمجموع الموارد المالية المتاحة (رأس المال الممتلك والودائع) على القابلية الإيرادية لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار.

H0: رأس المال الممتلك لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار ليس كافياً أو متيناً لمواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمارات المختلفة.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع نفسه الذي يهتم بدراسة أثر التغيير في رأس المال الممتلك لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار - ليبيا وماله لدوره في حماية أموال المودعين وفي زيادة ثقة السلطات الرقابية (المصرف المركزي) بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف غير الاعتيادية.

6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعريف برأس المال الممتلك ووظائفه وأساليبه زيادته للمصارف التجارية الليبية.
2. بيان أثر التغيير في رأس المال الممتلك والودائع على القابلية الإيرادية والحكم على مدى متانة أو كفاية رأس المال الممتلك لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار - ليبيا خلال الفترة من 2021 - 2022م.

7. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية الحكومية والخاصة العاملة في ليبيا، أما عينة الدراسة فتتمثل في مصرف المتحد للتجارة والاستثمار الرئيسي وذلك لأن الميزانيات العمومية والقوائم المالية (قائمة الدخل والتغير في حقوق المساهمين) منشورة ومتوفرة وبكل شفافية ووضوح على الموقع الإلكتروني للمصرف ولسنوات عديدة من (2011-2022م) مقارنة مع غيره من المصارف الأخرى سواء الحكومية أو الخاصة.

8. حدود الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة في إطار الحدود الآتية:

1.8 الحدود الموضوعية: اقتصر على دراسة أثر التغيير في رأس المال الممتلك والودائع على القابلية الإيرادية للمصرف.

2.8 الحدود المكانية: اقتصر على مصرف المتحد للتجارة والاستثمار الرئيسي من خلال تحليل الميزانيات العمومية والقوائم المالية (قائمة الدخل والتغير في حقوق المساهمين) خلال الفترة من 2021 - 2022م.

3.8 الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة إلى أجريت فيها هذه الدراسة حيث تركزت في الربع الأخير من سنة 2024م

9. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي الكمي لأنه من أكثر المناهج العلمية المناسبة لدراسة هذا الموضوع الذي يتم وصفه بالاعتماد على إجراء التحليل المالي للميزانيات العمومية والقوائم المالية لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار - ليبيا خلال الفترة الزمنية من (2021-2022م) وذلك لبيان أثر التغيير في رأس المال الممتلك والودائع على القابلية الإيرادية للمصرف وللحكم على مدى كفاية أو متانة رأس ماله الممتلك.

10. مصادر جمع البيانات:

تم الاستعانة بما هو متوفر من الكتب والمراجع والرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة والدوريات العلمية والمجلات وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وكذلك تم الاعتماد على التقارير السنوية لتجميع البيانات الخاصة بمصرف المتحد للتجارة والاستثمار - ليبيا خلال الفترة (2021-2022م) والمتمثلة في الميزانيات العمومية والقوائم المالية (قائمة التغير في حقوق المساهمين المقارنة).

11. الإطار النظري للدراسة:

1.11 مفهوم رأس المال الممتلك:

إن أهم مشاكل الأعمال المصرفية خلال السنوات الأخيرة تتركز على الجمع والاحتفاظ برأس مال كافي، لذلك فإن رأس المال يعرفها (العلاق، 2001) على أنها "صافي موجودات المصرف والتي تضم الاستثمارات الأصلية فضلاً عن المكاسب والأرباح"، كما وعرفت على أنها "الأموال التي يساهم بها مالكي المصرف وتتضمن الأسهم والاحتياطيات والأرباح المحتجزة في المصرف" (Rose, 1999).

أي إن رأس المال الممتلك "يساوي مجموع كل من رأس المال المدفوع (الأسهم العادية) والأسهم الممتازة والاحتياطيات والأرباح المحتجزة".

ويعرف بأنه "مجموع قيم الأسهم العادية والممتازة المدفوعة من قبل المؤسسين والمساهمين في بداية حياة المصرف، وأي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في وقت لاحق".

أو هو عبارة عن "مجموع الأموال التي يحصل عليها من أصحابه عند البدء بتأسيسه أو تكوينه إضافة إلى احتياطيات وأرباحه التي احتجزها على مر السنين، أي أن رأس المال الممتلك يساوي مجموع كل من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة" (الشماع، 1990).

2.11 مكونات رأس المال الممتلك:

أولاً: رأس المال الأساسي ويشمل ما يأتي:

1_ رأس المال المدفوع:

هو المبلغ الذي يدفعه المالكون عند تأسيس المصرف ومن الدفعات اللاحقة للتأسيس، فإذا كان المصرف شركة مساهمة فإن قانون الشركة يسمح بدفعة أولى وثلاث دفعات سنوية لاحقة كل منها (25%) من القيمة الاسمية للأسهم. ويمكن أن يتخذ المساهمون قراراً بزيادة رأس المال خلال عمر المصرف.

أما إذا كان المصرف حكومياً (عاماً) فإن الدولة تسدد رأس المال عند التأسيس وكذلك الدفعات اللاحقة بهدف زيادة رأس المال (الشماع، 1990)، (Bagchi, 2000). ويتكون من الآتي:

أ - الأسهم العادية:

يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية. تتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة الأسهم وعادة ما يكون منصوصاً عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة ولكن تتضمن الاحتياطيات والأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم العادية المُصدرة في حين تتمثل القيمة السوقية بالقيمة التي بها السهم في سوق المال، وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية. وإن القيمة الحقيقية للسهم والتي سيتم التعامل على أساسها في السوق تتوقف على العائد الذي يتوقع تولده نتيجة لامتلاكه، أي تتوقف على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات التي يتوقع أن يجنيها المستثمر. ويعد إصدار الأسهم العادية أعلى مصادر التمويل تكلفة بسبب ضرورة تحمل مصروفات الإصدار والمخاطرة الأعلى للإيرادات التي يتحملها المساهمون قياساً بالدائنين، فإذا لم يكن المساهمون الحاليين مستعدين لشراء الأسهم الجديدة كلها، فإن سيطرتهم على المصرف سوف تخضع لعامل الاستنزاف فضلاً عن تخفيض الرفع المالي مقابل ذلك، غير أن إصدار الأسهم الجديدة يؤدي إلى تدعيم القدرة الإقتراضية للمصرف مستقبلاً (هندي، 1996).

ب. الأسهم الممتازة:

تعد الأسهم الممتازة إحدى مكونات رأس المال المدفوع، وهي أداة مالية تجمع بين صفات السهم العادي والسند. وتمتاز الأسهم الممتازة بأن لها مقسوم أرباح ثابت، ولها الأولوية في الحصول عليه، كما أن العائد الثابت أو المعد مسبقاً للسهم الممتاز له آثار تتمثل بالرافعة المالية، على غرار الآثار المترتبة على استعمال المصرف للمديونية. وبعبارة أخرى: لو استطاع المصرف تحقيق عائد من الموجودات - نسبة الأرباح الصافية إلى إجمالي الموجودات - يفوق نسبة مقسوم الأرباح إلى القيمة الاسمية للأسهم الممتازة، فإن الفائض سيكون من حصة الأسهم العادية (الشماع، 1990).

2- الاحتياطيات المعلنة أو المفصح عنها:

هي المكون الثاني بعد رأس المال المدفوع، وتقتطع الاحتياطيات من الأرباح، لمقابلة طارئ محدد تحديداً نهائياً، ومن ثم فهي بمثابة ضمان إضافي للمودعين والدائنين الآخرين، ولمساعدة المصرف في ممارسة أعماله المصرفية، ومن الاحتياطيات المعلنة: الاحتياطي القانوني (الإجباري)، والاحتياطي الخاص (الاختياري)، والأرباح المحتجزة، وعلاوة الإصدار (فائض رأس المال) وأية احتياطيات أخرى لها الطبيعة نفسها (Jessup, 2000).

أ- الاحتياطيات القانونية:

هي الاحتياطيات التي يشترط القانون احتجازها بنسبة من صافي الأرباح السنوية، وذلك من أجل تدعيم المركز المالي للمصرف، وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين (رمضان وجوده، 1995)، أما فيما يتعلق بالاحتياطي النقدي القانوني (الاحتياطي الإلزامي)، وهي نسبة مئوية تقتطع من مجموع ودائع المصرف، إذ يتم إيداعها لدى المصرف المركزي، فكلما ارتفعت هذه النسبة أو انخفضت أثرت في حجم الائتمان المتاح للاستثمار زيادة أو نقصاً (Kocch 2006 & Donald).

ب- الاحتياطيات الخاصة (الاختيارية):

هي الاحتياطيات التي يكونها المصرف من تلقاء نفسه، من غير أن يفرضها القانون، تحقيقاً لغرضين، هما: تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور، ومواجهة كل خسارة في قيم موجودات المصرف التي تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني (رمضان وجوده، 1995).

ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة المصرف للحاجة إليه في المستقبل، ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل، مثال ذلك اندثار المباني، والأثاث.. الخ (أبو أحمد، 2002).

ج- الأرباح المحتجزة:

هي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الأرباح المعدة للتوزيع، لتنمية موارده المالية، وهذا المصدر فضلاً عن أنه يمثل نوعاً من الحماية للمودعين، فإنه يمثل وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار (أبو أحمد، 2002).

فإذا ما كانت الأرباح المحتجزة كافية لتلبية احتياجات المصرف، فإنها تكون أفضل شكل من أشكال رأس المال الممتلك للمصرف لاستخدامه. والقاعدة العامة: هي أن على المصرف الذي يمكن تمويل كل احتياجاته من رأس المال داخلياً، من غير أن يترتب على ذلك ضرر لمالكيه أو لأسعار أسهمه، فإنه ينبغي أن يقوم بذلك. وعلى الرغم من ذلك تبقى الأرباح المحتجزة ليست مصدر تمويل مجاني لرأس المال، إذ أن تكلفة ما يحتجز من أرباح تتضمن أعلى قيمة من مقسوم الأرباح النقدية المستلمة اليوم، مقابل تلك المستلمة في المستقبل، وربما ينخفض سعر السهم بسبب مقسوم الأرباح النقدية الأقل (Hempel & Simonson, 1999).

د- فائض رأس المال:

ينشأ فائض رأس المال عن بيع أسهم المصرف بعلاوة (أو بخصم، وهنا يطرح من رصيد الفائض)، إذ يمثل الفرق جزءاً من حق الملكية ويوضع في حساب الفائض، ولا يسمح بتوزيع الأرباح من هذا الفائض، لأن ذلك توزيعاً لأصل رأس المال (الشماع، 1990).

هـ- حصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة:

هي التي تزيد الملكية فيها عن 50% والموحدة ميزانياتها، وذلك في حالة عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة المذكورة (عبد الفتاح، 1993).

ثانياً- رأس المال المساند أو التكميلي ويشمل الآتي:

1- الاحتياطات غير المعلنة:

هي الاحتياطات التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها للجمهور، بشرط أن يتم حسابها وتميرها من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن تكون مقبولة لدى السلطات الرقابية (المصرف المركزي)، ومنسجمة مع القواعد المحاسبية، وهي تتكون من ذلك الجزء من الأرباح الصافية بعد الضريبة، على شكل فضلة ضمن الأرباح المحتجزة، حيث تسمح بعض الأقطار لمصارفها بأن تحتفظ بمثل هذه الاحتياطات من غير الإفصاح عنها. ولكن على الرغم من أن هذا الاحتياطي غير معلن في الميزانية العمومية، فإنه يشترط أن يتمتع بالتنوع والتنوع والصفات نفسها التي يتمتع بها احتياطي رأس المال المعلن (عبد الحميد، 2001).

2- احتياطات إعادة تقييم الموجودات:

هي الاحتياطات التي تنشأ عندما يتم تقييم مباني المصرف والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية أو الجارية بدلاً من قيمتها الدفترية. ويمكن أن تنشأ هذه الاحتياطات من مصدرين أساسيين هما: (الشماع، 1990).

- (1) إعادة التقييم الرسمي والمعلن للموجودات الثابتة (ولا سيما المباني المصرفية) التي تظهر في الميزانية العمومية.
- (2) إعادة تقييم الأسهم المملوكة في الشركات الأخرى، والتي أصبحت إقامتها في السوق تفوق كثيراً تكلفتها الدفترية، وغالباً ما يعكس جزء محدود من هذا التحسن في القيمة ضمن احتياطات إعادة التقييم.

3- مخصصات المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية الجيدة:

تنشأ هذه المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل، وليست ظاهرة الآن. وهي لكونها متاحة من غير قيود لمواجهة الخسائر التي تتحقق لاحقاً، فهي مؤهلة للشمول ضمن مكونات رأس المال المساند، على أن تكون غير مخصصة لمواجهة ديون محددة بعينها بشرط أن تكون في حدود (1.25%) من الموجودات الخطرة، وقد ترتفع استثنائياً إلى (2%). ويعود السبب في اشتراط مثل هذه النسب القصوى، إلى أن هذه المخصصات لا تعد متاحة بحرية لمواجهة الخسائر غير المشخصة التي قد تنشأ لاحقاً في مكونات المحفظة الاستثمارية، ومن ثم فهي لا تتمتع بالخصائص الأساسية لرأس المال (الشماع، 1990).

4- الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين:

يشمل هذا البند الأدوات التي فيها شيء من صفات رأس المال، فضلاً عن شيء من الصفات الموجودة في الدين، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة، ويشترط أن تكون غير مضمونة ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاسترداد برغبة حاملها إلا بموافقة السلطات النقدية. ويشترط أن تكون متاحة لامتناع خسائر المصرف من غير اضطراره إلى التوقف عن العمل. وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية، فضلاً عن أنها تسمح بتأجيل أعباء خدمتها (دفع الأرباح والفوائد) في الحالات التي لا تسمح ربحية المصرف بالوفاء بمثل هذه الالتزامات (عبد الفتاح، 1993).

5- القروض المساندة (الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية):

هي ديون غير قابلة لاستيعاب الخسائر التي قد تتحقق إلا عند تصفية المصرف فقط، ويشترط في هذه القروض المساندة أن لا تزيد آجالها عن خمس سنوات، على أن يخصم 20% من قيمتها خلال السنوات الخمس الأخيرة من استحقاقها، أن لا

تتعدى قيمتها (50%) من قيمة رأس المال الأساسي، لكونها غير مؤهلة لمواجهة خسائر المصرف الذي يزاول عمله، إنما تستخدم عند التصفية، ومن خصائص القروض المساندة في شكل سندات، أن ترتيب سدادها يرد بعد سداد حقوق المودعين بالمصرف، وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به وذلك في حالة إفلاس المصرف، وتشمل الديون المساندة على الأسهم الممتازة ذات الأجل المحدد والقابلة للاستعادة (عبد الحميد، 2001).

3.11 أهمية رأس المال الممتلك:

يكتسب رأس المال الممتلك أهمية متميزة لأن له دوراً مهماً وأساسياً في تحقيق الأمان للمودعين، ويدعم ثقتهم بالمصرف، وبازدياد هذه الثقة تزداد إمكانية المصرف في جذب قدر أكبر من الودائع وامتصاص "استيعاب" أي خسائر غير متوقعة بالاعتماد على رأسماله وبالشكل الذي يمكنه من متابعة عملياته ونشاطاته دون أن تتأثر ثقة المودعين بالمصرف، بالرغم من أن رأس المال الممتلك في المصارف التجارية تعتبر أهمية النسبية منخفضة قياساً بالموارد المالية الأخرى المتاحة لديه للاستخدام، وبالتالي فإن رأس المال الممتلك ما هو إلا عبارة عن ضمان لتأمين امتصاص أي خسائر، ولا تستطيع المصارف التجارية أن تواجه خسائر تزيد على قيمة رأس المال والاحتياطيات لديها، لأن ذلك يتم على حساب أموال الغير وهم أصحاب الودائع لديها (عبد الحميد، 2001).

4.11 وظائف رأس المال الممتلك:

يمكن تلخيص وظائف رأس المال الممتلك في المصارف التجارية بما يأتي:

1. تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف:
حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع ولكنها تمول من خلال رأس المال المدفوع لأنها تمثل أموالاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أدائه إلا عند تصفية المصرف.
2. التوظيف في بداية حياة المصرف:
إذ يصعب على المصرف في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال وما قد يرد إليه من ودائع، لذلك فإنه لرأس المال دوراً أساسياً في تمويل النشاط الإقراضي والاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته.
3. تدعيم ثقة المودعين والسلطات في قدرة المصرف على الصمود أمام الصعوبات التي تعترضه أثناء عمله:
من أجل ألا تؤدي الأزمات أو الظروف غير الطبيعية التي قد يتعرض لها المصرف التجاري إلى قيام المودعين بسحب ودائعهم، ينبغي أن يكون رأسماله الممتلك كافياً ومتيناً بحيث يساعده في البقاء مستمراً بعمله، لأن المودعين والسلطات الرقابية يعتقدان بأن قوة المصرف تعتمد على متانة رأسماله، وعليه فالمصرف ذو رأس المال الكبير والذي يواجه بعض الخسائر يوماً ما يستطيع البقاء مفتوح الأبواب ويتلقى خسائره تدريجياً من أرباحه دون أن يؤدي ذلك إلى سعي المودعين لسحب الودائع منه.
4. يستخدم رأس المال الممتلك في تدعيم المصرف وزيادة استعداده المالية لمواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن ممارسة نشاطاته المختلفة:
مثال ذلك عدم قدرة بعض المقترضين على تسديد أصل القروض والفوائد المترتبة عليها.
5. يستخدم رأس المال الممتلك في تمثيل المالكين (المساهمين) في مجلس إدارة المصرف:
حيث تحدد القوة التصويتية للمساهمين في التعيين أو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام بعدد الأسهم التي يمتلكونها (عبد الحميد، 2001).

5.11 أساليب زيادة رأس المال الممتلك:

يعد رأس المال الممتلك من العناصر الأساسية والمهمة التي يعتمد عليها المصرف التجاري في تحقيق الأمان للمودعين، وفي زيادة ثقة السلطات الرقابية بقدرة المصرف على الوفاء في الظروف غير الاعتيادية، ولا سيما وأن المصارف التجارية من أكثر أنواع منشأة الأعمال تعرضاً للمخاطر بمعنى أن انخفاض معين في الإيرادات يترتب عليه انخفاض أكبر في الأرباح، بل قد تتحول تلك الأرباح إلى خسائر تلتهم رأس المال وتمتد إلى أموال المودعين، لذلك تسعى المصارف التجارية إلى زيادة رأس مالها، وهناك عدة أسباب لتحقيق ذلك، ومن أهمها ما يأتي: (هندي، 1996).

1. زيادة رأس المال الممتلك بإصدار أسهم عادية جديدة:

ويتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدماء، أم تعرض للاكتتاب العام، وفي الوقت الذي يمكن لهذا الأسلوب من المصارف الحصول على موارد مالية جديدة إلا أن هناك بعض الانتقادات عليه (الهوري، 1978).

أ - قد يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربح السهم الحالي ولا سيما إذا كانت عائد الاستثمارات الجديدة هو أقل من الفوائد الحالية.

ب - يترتب على اعتماد هذا الأسلوب تحمل تكاليف إصدار الأسهم الجديدة، وكذلك تحمل تكاليف تسويقية، وبعض المصاريف الإدارية.

ج - إن إصدار الأسهم الجديدة قد يؤدي إلى دخول مساهمين جدد مما يؤدي إلى فقدان المساهمين القدامى في لحق الرقابة والإدارة ولا سيما في ضل اختلال القوة التصويتية لهم.

2. زيادة رأس المال باحتجاز الأرباح:

تعد الربحية إحدى أهم الأهداف الخاصة بالمنشأة المالية المصرفية ويعكس حجم الأرباح المتحققة ومعدلات النمو فيها، ومدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية وحسن إدارتها ولذلك فإن المصارف تسعى إلى تعظيم أرباحها باستمرار لأسباب ومبررات متعددة منها سوف تساهم في تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتمكن الإدارة من القيام بعمليات التطور والتوسع ولذلك تلجأ بعض الإدارات إلى احتجاز نسبة من الأرباح التي تحققها وإضافتها إلى رصيد رأس المال الممتلك، وعلى الرغم من مجموعة المزايا التي يحققها هذا الأسلوب إلا أن هناك بعض الانتقادات الموجهة وهي: (عبد الحميد، 2001).

أ - ينصف حجم الأرباح المحتجزة بصغر طاقتها الاستثمارية إذ غالباً ما يكون حجم الأرباح المحتجزة صغيراً في السنة الواحدة.

ب - عدم ملائمة هذا الأسلوب لصغار المالكين الذين يعتمدون على هذه التوزيعات لتغطية احتياجاتهم الأساسية.

ج - قد تولد آثار عكسية على القيمة الاسمية للأسهم، أي أن قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافاً إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية عند عدم إجراء التوزيعات من الأرباح.

6.11 قياس مدى كفاية أو مئانة رأس المال الممتلك:

إن رأس المال الممتلك ينبغي أن يكون متيناً ولكن من الصعب من الناحية العملية تحديد مئانة رأس المال للمصرف التجاري الواحد أو حتى الجهاز المصرفي ككل، وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين والمقرضين بدقة. لقد فشلت بعض المصارف في العديد من الدول بسبب ضغط رؤوس أموالها المملوكة غير أن مئانة رؤوس الأموال لم تقف حائلاً أمام فشل مصارف أخرى في دول أخرى، فرأس المال الممتلك ضروري لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه، ولكنه لا يضمن تلك السلامة لوحده بأي حال من الأحوال، وإنما يجب أن تكون هناك عوامل أخرى إلى جانبه تحقق له السلامة (اللوزي، وآخرون: 1997).

أولاً: نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات:

تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

وعلى الرغم من أن نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات تعد من بين النسب التقليدية التي ينظر إليها البنك المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك إلا أنها تعاني من بعض العيوب من أهمها تعارضها مع مصالح الملاك (المساهمين) فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما يهدف إليه البنك المركزي إلا أنه تؤدي في نفس الوقت إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق الضرر بالمساهمين، يضاف إلى ذلك أن النسبة المذكورة لا تكفي للحكم على مدى كفاية أو مئانة رأس المال الممتلك باعتباره خط إسناد لحماية أموال المودعين فتساوي نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات لمصرفين لا يعني أن مودعي هذين المصرفين يتعرضان لنفس القدر من المخاطر إذا ما ظهرت درجة المخاطر التي تتعرض لها استثماراتها أو ظهرت درجة التقلب في الودائع (Rose, 1999).

ثانياً: نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر:

يقصد بالموجودات ذات المخاطر هي كل موجودات المصرف باستثناء النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف الأخرى والسندات التي تصدرها الحكومة سواء كانت حوالات خزينة أم سندات قرض وسائر القروض للدوائر الحكومية أو شبه الحكومية أو شبه الرسمية بضمانة الحكومة هو تعهد الحكومة (وزارة المالية أو وزارة الخزانة) في الغالب بتسديد كل هذه القروض فيما لو عجزت الدوائر المقترضة عن التسديد ونظراً لأن الحكومة تسيطر على إصدار العملة وتمتلك سلطة فرض الضرائب فإنها تستطيع الوفاء بالتزاماتها في أي وقت ممكن (أبو أحمد، 2003).

وتحسب هذه النسبة كالتالي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات ذات المخاطر}} \times 100$$

وكما هو واضح تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي يقدمها رأس المال الممتمك لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية أو إذا ما فشل في تحميل أحد القروض التي سبق تقديمها لأحد الزبائن، ويمكن أن يطلق على هذه النسبة (هامش الأمان) المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات ذات المخاطر، ومما يذكر في هذا الهدف أنه وفقاً لمفردات لجنة بازل الدولية التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى تقضي بأن لا تقل نسبة رأس المال الممتمك (حقوق الملكية) إلى الموجودات ذات المخاطر عن (8%) (هندي، 1996).

ثالثاً: نسبة رأس المال الممتمك إلى الودائع:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على رد الودائع من رصيد رأس المال الممتمك وفيما يلي كيفية حساب هذه النسبة:

$$\text{نسبة رأس المال إلى الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتمك}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

إن أهمية هذه النسبة تعود إلى أنها تعطي صورة أفضل عن مدى كفاية رأس المال الممتمك بمعنى أن المصرف المركزي قد يتغاضى عن زيادة قليلة في الموجودات ذات المخاطر إذا كانت نسبة رأس المال الممتمك إلى مجموع الودائع مرتفعة نسبياً على أساس أن ارتفاعها يعني حماية للمودعين قد تعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة عن زيادة في الأصول ذات المخاطر.

رابعاً: نسبة رأس المال الممتمك إلى القروض:

يتم حساب نسبة حقوق الملكية (رأس المال الممتمك) إلى القروض بقسمة رأس المال الممتمك على مجموع القروض أي أن:

$$\text{نسبة رأس المال الممتمك إلى القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتمك}}{\text{مجموع القروض}} \times 100$$

وكما هو واضح تعتبر هذه النسبة مقياس لهامش الأمان في مواجهة الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض. وهذه النسبة يعاب تجاهلها أن بعض القروض ليست في حاجة إلى هامش الأمان، ويقصد بذلك القروض بضمان عيني ولهذا قد يكون من الأفضل إيجاد هامش الأمان للقروض التي لا تتمتع بضمان عيني وقد تظهر النسبة السابقة على النحو التالي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتمك إلى القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتمك}}{\text{مجموع القروض دون ضمان عيني}} \times 100$$

خامساً: نسبة رأس المال الممتمك إلى الاستثمار في الأوراق المالية:

تقيس نسبة رأس المال الممتمك إلى الاستثمار في الأوراق المالية هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، ويتم حسابها على النحو الآتي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتمك إلى الاستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{رأس المال الممتمك}}{\text{مجموع الاستثمار في الأوراق المالية}} \times 100$$

7.11 أثر التغير في رأس المال الممتمك والودائع على القابلية الإيرادية للمصرف:

لقياس أثر التغيير في كل من رأس المال والودائع وعلاقتها بالقابلية الإيرادية يتطلب وجود مؤشر مالي دقيق، وذلك بالاعتماد على مؤشر مالي يطلق عليه (عتلة الأرباح Profit Tool) الذي يمثل علاقة مالية بين كل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال الممتمك (حقوق الملكية) والتعبير الرياضي عن هذه العلاقة كالآتي: (Lughett, 1984).

$$\text{عتلة الأرباح (القابلية الإيرادية)} = \frac{\text{معدل العائد على رأس المال الممتمك}}{\text{معدل العائد على الاستثمار}}$$

12. نبذة مختصرة عن مصرف المتحد للتجارة والاستثمار - ليبيا:

المصرف المتحد للتجارة والاستثمار تأسس نتيجة اندماج ثلاثة مصارف أهلية هي مصرف العجيلات الأهلي، مصرف زوارة الأهلي، مصرف سهل الجفارة الأهلي وذلك بناءً على قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي الصادر في

2007/7/1م، وبعد ثلاث سنوات أبرم مساهمو المصرف المتحد اتفاقية شراكة إستراتيجية مع مجموعة البنك الأهلي المتحد بمملكة البحرين، حيث وزع رأس المال بما نسبته (60%) للجانب الليبي، (40%) للبنك الأهلي المتحد بحيث تم زيادة رأس المال من 33 مليون دينار ليبي إلى 80 مليون دينار ليبي وذلك بناءً على الاتفاقية الموقعة في 2010/3/8م، وتشمل الاتفاقية إدارة وتقديم الخدمات الفنية يقوم بموجبها البنك الأهلي المتحد بتولي الإدارة الفنية للمصرف المتحد وتقديم كافة الخدمات الفنية اللازمة لتطوير أعمال وأنشطة المصرف المتحد. البنك الأهلي المتحد هو مجموعة مصرفية وإستثمارية متكاملة تعمل على إمتداد الساحة العربية وتقدم خدمات إدارة الثروات والأعمال المصرفية التجارية وخدمات الأفراد والخدمات المصرفية للمؤسسات وأعمال الخزانة وأنشطة الأوفشور والخدمات المصرفية الخاصة. وقد جاء تأسيس البنك الأهلي المتحد إثر عملية إندماج بين البنك الأهلي التجاري (ش.م.ب) ومقره البحرين وبنك الكويت المتحد (BLC) ومقره لندن في عام 2000م، ومنذ ذلك الحين حقق البنك نمواً واضحاً وقفزات كبرى على الساحة الإقليمية، وذلك بفضل إستراتيجية العمل التي إختطها البنك منذ اليوم الأول لتأسيسه والتي تقوم على تحقيق المزيد من التوسع من خلال عمليات النمو الذاتي وعمليات الدمج والتملك لمصارف قائمة في الأسواق المستهدفة الرئيسية، ومن ثم العمل على إستثمار فرص التكامل وتوحيد الأعمال بين المصارف المنضمة لمجموعة البنك بما يجعل منها همزة الوصل المصرفي والمالي الوثيقة والمفضلة فيما بين الأسواق الإقليمية من جهة ومراكز المال العالمية من جهة أخرى. (1)

الميزانية العمومية المقارنة

(2) 2021/12/31-2022/12/31

2021/12/31	2022/12/31	الإيضاح	البيانات
القيم بالدينار الليبي	القيم بالدينار الليبي		الأصول
			الأصول المتداولة
1,014,738,849	928,071,002	1	نقدية وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي
205,046,168	216,703,943	2	أرصدة وحسابات جارية لدى المصارف
131,200,918	218,776,237	3	صافي القروض والتسهيلات الممنوحة
0	48,142,720	4	صافي الاستثمارات
4,383,347	23,763,271	5	أرصدة مدينة
20,314,219	19,940,961	6	صافي الأصول الثابتة الملموسة
285,552	22,327	7	صافي الأصول الثابتة الغير ملموسة
1,215,211	2,835,096	8	أصول أخرى
1,377,184,265	1,458,255,557		إجمالي الأصول
			الخصوم وحقوق المساهمين
			الالتزامات
1,125,629,254	1,149,828,677	9	ودائع العملاء
29,329,083	77,608,948	10	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
20,581,484	23,779,999	11	المخصصات العامة
1,175,539,822	1,251,217,624		مجموع الالتزامات
		12	حقوق المساهمين

1) <https://www.ubci-libya.com>

2) <https://www.ubci-libya.com/AnnualReport/AR2022ubci.pdf>

100,000,000	100,000,000		رأس المال المصدر والمدفوع
29,353,016	38,332,638		الإحتياطي القانوني
27,662,866	27,662,866		إحتياطي إعادة تقييم أسعار الصرف
14,352,231	14,103,561		الأرباح المرحلة
30,276,330	26,938,867		أرباح السنة
201,644,443	207,037,932		مجموع حقوق المساهمين
1,377,184,265	1,458,255,557		إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
613,797,711	506,486,682	13	الحسابات النظامية

أولاً: استخدام مقياس الكفاية أو المثانة لقياس كفاية رأس المال الممتلك:

$$1 - \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$100 \times \frac{201,644,443}{1,377,184,265} = \text{هذه النسبة لسنة 2021م}$$

$$= 14.64\%$$

$$100 \times \frac{207,037,932}{1,458,255,557} = \text{هذه النسبة لسنة 2022م}$$

$$= 14.20\%$$

$$2 - \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات ذات المخاطر}} \times 100$$

$$100 \times \frac{201,644,443}{157,399,248} = \text{هذه النسبة لسنة 2021م}$$

$$= 128.11\%$$

$$100 \times \frac{207,037,932}{313,480,612} = \text{هذه النسبة لسنة 2022م}$$

$$= 66.04\%$$

$$3 - \text{نسبة رأس المال إلى الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

$$100 \times \frac{201,644,443}{1,125,629,254} = \text{هذه النسبة لسنة 2021م}$$

$$= 17.91\%$$

$$100 \times \frac{207,037,932}{1,149,828,677} = \text{هذه النسبة لسنة 2022م}$$

$$= 18.01\%$$

$$4 - \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض والتسهيلات الائتمانية} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{القروض والتسهيلات الائتمانية}} \times 100$$

$$100 \times \frac{201,644,443}{131,200,918} = \text{هذه النسبة لسنة 2021م}$$

$$= 153.69\%$$

$$100 \times \frac{207,037,932}{218,776,237} = \text{هذه النسبة لسنة 2022م}$$

$$= 94.63\%$$

● تحليل النتائج:

جدول رقم (1) يوضح تحليل المؤشرات الأربعة لنسب كفاية أو متانة رأس المال الممتلك لسنة 2021 مقارنة مع سنة 2022م. (*)

نسبة التغيير	2022	2021	السنة النسب
↓ %0.44	%14.20	%14.64	رأس المال الممتلك مجموع الموجودات
↓ %62.07	%66.04	%128.11	رأس المال الممتلك مجموع الموجودات ذات المخاطر
↑ %0.10	%18.01	%17.91	رأس المال الممتلك مجموع الودائع
↓ %59.06	%94.63	%153.69	رأس المال الممتلك مجموع القروض

* المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار- ليبيا

- 1- انخفضت نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات من (14.64%) سنة 2021م إلى (14.20%) سنة 2022م الذي يعني انخفاض قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر في الموجودات عموماً.
 - 2- انخفضت نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر من (128.11%) سنة 2021م إلى (66.04%) سنة 2022م، الذي يشير إلى انخفاض مقدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر في الموجودات ذات المخاطر في سنة 2022م مقارنة مع سنة 2021م.
 - 3- زادت نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع من (17.91%) سنة 2021م إلى (18.01%) سنة 2022م، الذي يعكس قدرة أفضل في مواجهة المسحوبات من الودائع في سنة 2022م عما كان عليه في سنة 2021م.
 - 4- أما نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية قد انخفضت من (153.69%) سنة 2021م إلى (94.63%) سنة 2022م، وهذا يعكس انخفاض في هامش الأمان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض والتسهيلات الائتمانية، أي إن رصيد رأس المال الممتلك انخفضت قدرته على مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض والتسهيلات الائتمانية.
- ومن خلال تحليل نتائج النسب الأربعة أعلاه يتضح أن نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع فقط تشير إلى قدرة أفضل لرصيد رأس المال الممتلك في مواجهة المسحوبات من الودائع في سنة 2022م مقارنة عما كانت عليه في سنة 2021م، أما فيما يتعلق بتحليل باقي النسب فإن نسبة كل من رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات ونسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر ونسبة رأس المال الممتلك إلى صافي القروض والتسهيلات الائتمانية تشير إلى قدرة أقل لرصيد رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر في سنة 2022م مقارنة عما كانت عليه في سنة 2021م، وبالتالي فإن أداء المصرف ليس جيداً بالقدر الكافي في 2022م مقارنة مع سنة 2021م في إدارته لرأس ماله الممتلك.

قائمة التغيير في حقوق المساهمين المقارنة 2022/12/31 مع الميزانية العمومية لسنة 2021/12/31⁽¹⁾

الإجمالي	احتياطي إعادة تقييم أسعار الصرف	صافي أرباح العام	أرباح مرحلة	الاحتياطي القانوني	رأس المال المدفوع	البيانات
د.ل	د.ل	د.ل	د.ل	د.ل	د.ل	
134,113,137			14,852,231	19,260,906	100,000,000	الرصيد في 1-1-2021
500,000-			500,000-			التغير في الأرباح المرحلة
40,368,441		40,368,441				صافي أرباح العام
0		10,092,110-		10,092,110		الاحتياطي القانوني
27,662,866	27,662,866					احتياطي إعادة تقييم أسعار الصرف
201,644,443	27,662,866	30,276,330	14,352,231	29,353,016	100,000,000	الرصيد كما في 31-12-2021
201,644,443	27,662,866		44,628,561	29,353,016	100,000,000	الرصيد في 1-1-2022
30,525,000-			30,525,000-			التغير في الأرباح المرحلة
35,918,489		35,918,489				صافي أرباح العام
0		8,979,622-		8,979,622		الاحتياطي القانوني
207,037,932	27,662,866	26,938,867	14,103,561	38,332,638	100,000,000	الرصيد كما في 31-12-2022

¹⁾ <https://www.ubci-libya.com/AnnualReport/AR2022ubci.pdf>

ثانياً: أثر التغير في رأس المال الممتلك والودائع على القابلية الإيرادية للمصرف:

أ - مجموع رأس المال الممتلك والودائع = رأس المال الممتلك + مجموع الودائع

حساب هذه المعادلة لسنة 2021 = 201,644,443 + 1,125,629,254 = 1,327,273,697 مليار دينار

حساب هذه المعادلة لسنة 2022 = 207,037,932 + 1,149,828,677 = 1,356,866,609 مليار دينار

ب - مجموع صافي الأرباح المتحققة = مجموع رأس المال الممتلك والودائع × معدل العائد على الاستثمار

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي أرباح السنة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$\text{معدل العائد على الاستثمار لسنة 2021} = \frac{30,276,330}{1,377,184,265} \times 100$$

$$= 2.198\%$$

$$\text{معدل العائد على الاستثمار لسنة 2022} = \frac{26,938,867}{1,458,255,557} \times 100$$

$$= 1.847\%$$

مجموع صافي الأرباح المتحققة لسنة 2021 = 0.02198 × 1,327,273,697 =

$$= 29,173,475.86 \text{ مليون دينار}$$

مجموع صافي الأرباح المتحققة لسنة 2022 = 0.01847 × 1,356,866,609 =

$$= 25,061,326.27 \text{ مليون دينار}$$

$$\text{ج - معدل العائد على رأس المال الممتلك} = \frac{\text{مجموع صافي الأرباح المتحققة}}{\text{رأس المال الممتلك}} \times 100$$

$$\text{حساب هذه المعادلة لسنة 2021} = \frac{29,173,475.86}{201,644,443} \times 100$$

$$= 14.468\%$$

$$\text{حساب هذه المعادلة لسنة 2022} = \frac{25,061,326.27}{207,037,932} \times 100$$

$$= 12.105\%$$

$$\text{د - عتلة الأرباح (القابلية الإيرادية)} = \frac{\text{معدل العائد على رأس المال الممتلك}}{\text{معدل العائد على الاستثمار}}$$

$$\text{حساب هذه المعادلة لسنة 2021} = \frac{14.468\%}{2.198\%} = 6.582\%$$

$$\text{حساب هذه المعادلة لسنة 2022} = \frac{12.105\%}{1.847\%} = 6.554\%$$

جدول رقم (2) يوضح أثر التغيير في رأس المال الممتلك والودائع على القابلية الإيرادية لسنة 2021م مقارنة مع سنة 2022م. (*)

النسب	السنة	
	2021	2022
مجموع رأس المال الممتلك والودائع	1,327,273,697	1,356,866,609
معدل العائد على الاستثمار	%2.198	%1.847
مجموع صافي الأرباح المتحققة	29,173,475.86	25,061,326.27
معدل العائد على رأس المال الممتلك	%14.468	%12.105
القابلية الإيرادية (عتلة الأرباح)	%6.582	%6.554
نسبة التغيير		
↑ 29,592,912		
↓ %0.351		
↓ 4,112,149.59		
↓ %2.363		
↓ %0.028		

* المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار- ليبيا
أما فيما يتعلق بتحليل نتائج العلاقة بين الموارد المالية المتاحة (رأس المال الممتلك والودائع) والقابلية الإيرادية للمصرف فإنه يتضح بأن مجموع الموارد المالية المتاحة هذه قد زادت من (1,327,273,697 دينار) سنة 2021م إلى (1,356,866,609 دينار) سنة 2022م، إلا أن هذه الزيادة قد ساهمت سلبياً في القابلية الإيرادية، حيث انخفض معدل العائد على رأس المال الممتلك من (14.468%) سنة 2021م إلى (12.105%) سنة 2022م، حيث كان هذا الانخفاض بمقدار (2.363%) وهذا يعني أن الزيادة المتحققة في كل من رأس المال الممتلك والودائع قد أثرت سلبياً على القابلية الإيرادية مما يتطلب الأمر دراسة وتحليل هذه السياسيات، وهذا يعني أن نسبة الانخفاض في مجموع صافي الأرباح المتحققة هي أقل من نسبة الزيادة في رأس المال الممتلك من جهة والودائع من جهة أخرى بدليل انخفاض معدل العائد على رأس المال الممتلك من (14.468%) سنة 2021م إلى (12.105%) سنة 2022م في ظل انخفاض معدل العائد على الاستثمار.

1.3 النتائج والتوصيات:

1.1.3 النتائج:

1. إن الزيادة المتحققة في مجموع كل من رأس المال الممتلك والودائع (الموارد المالية المتاحة) من (1,327,273,697 دينار) سنة 2021م إلى (1,356,866,609 دينار) سنة 2022م، قد أثرت سلبياً على القابلية الإيرادية للمصرف، (14.468%) سنة 2021م إلى (12.105%) سنة 2022م حيث كان هذا الانخفاض بمقدار (2.363%)، مما يتطلب الأمر دراسة تحليل السياسات بشكل أفضل. وهذا يعني أن نسبة الانخفاض في مجموع صافي الأرباح المتحققة هي أقل من نسبة الزيادة في رأس المال الممتلك من جهة والودائع من جهة أخرى بدليل انخفاض معدل العائد على رأس المال الممتلك من (14.468%) سنة 2021م إلى (12.105%) سنة 2022م في ظل انخفاض معدل العائد على الاستثمار وهذا يعني قبول فرضية الدراسة الأولى.

2. أظهرت نتائج تحليل المؤشرات الأربعة لاحتساب كفاية أو متانة رأس المال الممتلك أنها تشير جميعاً إلى قدرة أقل لرصيد رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر سواء أكانت في مجموع الموجودات أو في الموجودات ذات المخاطر أو في القروض إلا أن نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع فقط فيها زيادة ونسبة بسيطة في سنة 2022م مقارنة بسنة 2021م، وبالتالي فإن المصرف في سنة 2022م لم يكن أفضل منه في سنة 2021م، أي أن رأس المال الممتلك في سنة 2022م لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار- ليبيا لم يكن كافياً أو متيناً في مواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمارات المختلفة ولا يسير نحو الأحسن وهذا يعني قبول فرضية الدراسة الثانية.

3. عدم إمكانية تطبيق المقياس الخامس من مقاييس متانة أو كفاية رأس المال الممتلك وذلك لعدم وجود استثمارات للمصرف في الأوراق المالية في سوق المال الليبي (البورصة) وذلك نتيجة لتوقف العمل به حيث لا توجد أي حركة تداول داخله في الوقت الحالي، وبند الاستثمارات الظاهر في جانب الأصول في الميزانية العمومية لسنة 2022م ليست استثمارات في أوراق مالية وإنما هي مساهمات للمصرف في شركات استثمارية وتمويلات إسلامية باعتمادات مشاركة، ولا توجد أي استثمارات للمصرف في سنة 2021م.

2.1.3 التوصيات:

1. على المصرف زيادة مصادر تمويل رأس ماله الممتلك فملاءة رأس المال المصرفي تعد من مؤشرات قوة المركز المالي للمصرف، وكذلك نظراً للحماية التي يقدمها في مواجهة الخسائر التي يتعرض لها.
2. على إدارة المصرف الاهتمام بنوعية أعمالها التجارية والاستثمارية لما له من أثر كبير في زيادة العائد المصرفي الذي يمثل مصدر ثقة المودعين والدائنين في المصرف فضلاً عن كونه أحد الوسائل لزيادة رأس مال المصرف.
3. على المصرف التأكد من أنه يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها لاستيعاب أي خسائر متوقعة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو أحمد، رضا صاحب (2002): "إدارة المصارف - مدخل تحليلي كمي معاصر"، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
2. أبو أحمد، رضا صاحب (2003): دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي للفترة 1996-2003، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
3. الأمين، حمزة عبد الله، والصادق، نور الدين ناصر (2022): مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (3)، العدد (2)، ليبيا.
4. الحسيني، الدوري، فلاح، مؤيد (2006): إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط1، الاردن، عمان، شارع الجمعية العالمية الملكية.
5. الدعيمي، عباس كاظم، والمرسومي، مروج طاهر (2017): قياس أثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (13)، العدد (53)، العراق.
6. الشاوش، أسامة، وأبو القاسم، الشلتات (2013): تقييم كفاية (متانة) رأس المال الممتلك للمصارف التجارية الليبية، دراسة تحليلية على مصرف التجارة والتنمية، جامعة مصراته، ليبيا.
7. الشماع، خليل محمد حسن (1990): إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد.
8. العلاق، بشير عباس (2001): إدارة المصارف - مدخل وظيفي، الأردن.
9. الفتلاوي، وآخرون (2010): رأس المال الممتلك والودائع ودورها في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف، دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار، مجلة أهل البيت، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد (10)، ص ص 135-153.
- 10- اللوزي، وآخرون (1997): إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر البتراء.
- 11- المرسومي، مروج طاهر، والدعيمي، عباس كاظم (2017): تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (5)، العدد (20)، العراق.
- 12- الهوارى، سيد (1978): إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة.
- 13- رشم، محمد حسن، ودغيم، علاء داشي (2018): تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، ص ص 136 - 162.
- 14- رمضان، زياد، وجودة، محفوظ (1995): "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، عمان.
- 15- سعيد، بلال نوري، ومحمد، عبد الحسين جاسم (2006): أثر رأس المال الممتلك في المخاطر المصرفية: دراسة مقارنة بين مصرف الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 4، العدد 22، ص ص 276-297.
- 16- عبد الجواد، السيد راضي (2021): تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد (10)، العدد (9)، مصر.
- 17- عبد الحميد، طلعت (2001): إدارة البنوك، مدخل تطبيق مكتبة عين شمس.
18. عبد الفتاح، أحمد (1993): مقررات لجنة بازل بخصوص رأس المال والإجراءات التنفيذية، اتحاد المصارف العربية، البنك المركزي الأردني، 50.
19. عبد، زياد نجم، والعبيدي، راند عبد الخالق (2009): أثر التغيير في رأس المال الممتلك على ربحية المصارف: دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2008-2009م، جامعة دجلة، العراق.
20. مزيكه، فرج أحمد، وشلاوح، فرج محمد (2022): أثر مخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: خلال الفترة 2000-2019 "مصرف الصحاري أنموذجاً"، مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشريعة والإنسانية، المجلد(5)، العدد (4)، ديسمبر 2022، ليبيا.
21. نادية، أحمد عباس (2021): أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في الأداء المالي للمصارف العراقية التجارية الخاصة، خلال الفترة من (2003-2018)، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، السودان.
22. هندي، منير إبراهيم (1996): إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1-Bagchi, S.K. - Credit Risk Management - person education Limited,1 St. ed. 2000, England, uk.
- 2-Hempel, Georgett, and Simonson, Donald G. Bank Management. (Text and cases) – Jhon Wiely and Sons Inc. 5Th Ed. 1999 USA.

- 3-Jessup, Paul F – Modern Bank management – West publishing Co. 2000, Minnesota, USA.
- 4-Khalaf Sulieman Al- Taani, Zaher Abdel Fattah Al- Slehat : The impact of change in owned capital and deposits on the performance of banks: An empirical study on the commercial banking sector in Jordan, Journal of Finance and Accounting 2014; 2(2): 24-29
- 5-Kocch, Timothy W.X Mac Donald· Scott – Management of Banking – 6th. ed. Thomson south – western _ 2006, USA.
- 6-Lughett, d., Moner Banking, 3rd ed., Ma- Graw Hill Book company, New York, 1984.
- 7- Ngo, Thanh Xuan, Bui, Phuong Linh, Le & Minh Huong: The Impact of equity Capital on the Banks Profitability: Evidence from Vietnams Banking System, Journal of Banking and Financial Economics 2(16) 2021, 56–71.
- 8-Rose, Peter (Commercial Bank management) 4th ed Ir win / MC Graw - Hill,1999.
- 9-Rose, peter. – Commercial Bank Management – 5th. ed. McGraw – Hill Irwin, 2002. USA.

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

- 1- https://www.tarbikafa.com/2013/07/blog-post_8993.html تاريخ الزيارة (2024/7/23م)
- 2- (<https://www.ubci-libya.com>) ليبيا الموقع الرسمي لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار - ليبيا تاريخ الزيارة (2024/7/25م)

رابعاً: الميزانيات العمومية والقوائم المالية لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار:

- 1 - الميزانية العمومية وقائمة التغير في حقوق المساهمين لسنة 2021م.
- 2 - الميزانية العمومية وقائمة التغير في حقوق المساهمين المقارنة لسنة 2022م.

The Impact of The Change in Owned Capital and Deposits on The Revenue Capacity of Banks (An Analytical Study on the United Bank for Commerce & Investment During the period 2021-2022)

Dr. Walid Ahmed Mohammed Abushaala

University Faculty of Economics and Political Science -Department of Finance and Banking

Walid.Abushaala@eps.misuratau.edu.ly

Abstract:

This study aimed to show the impact of the change in owned capital and deposits on the revenue capacity of the United Bank for Trade and Investment in Libya during the period (2021-2022 AD). The study used four quantitative measures to determine the extent of the strength of owned capital in the aforementioned commercial bank, which are the ratio of owned capital to total assets, the ratio of owned capital to risk assets, the ratio of owned capital to total deposits, and the ratio of owned capital to total loans. The impact of the change in owned capital and deposits on the bank's revenue capacity was shown by dividing the rate of return on owned capital by the rate of return on investment. The quantitative analytical approach was used, which is described by relying on conducting a financial analysis of the balance sheets and financial statements of the United Bank for Trade and Investment - Libya during the two years of the study (2021-2022). One of the most important results reached by the study is that the results of the analysis of the four indicators for calculating the adequacy or strength of owned capital all indicate a lower ability of the owned capital balance to face losses, whether in total assets, risky assets, or loans, except that only deposits increased by a small percentage in 2022 compared to 2021. Therefore, the bank in 2022 was not better than in 2021, meaning that the owned capital in the United Bank for Trade and Investment - Libya is not moving towards the better. The results also showed that the increase achieved in the total of both owned capital and deposits (available financial resources) negatively affected the bank's revenue capacity, as the rate of return on owned capital decreased from (14.468%) in 2021 to (12.105%) in 2022, as this decrease was by (2.363%), which requires a better study and analysis of the policies of the United Bank for Trade and Investment, which means accepting the two hypotheses the study.

استلمت الورقة بتاريخ
2024/12/31، وقبلت
بتاريخ 2025/00/00،
ونشرت بتاريخ
2025/00/00

Keywords:

Owned Capital (Equity), Deposits, Earning Capacity (Profit Tool), Banks.